

أثر التحفظ المحاسبي في مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية: مصرف قطر الإسلامي نموذجاً

The Impact of Accounting Conservatism on Liquidity Risks in
Islamic Banks: The Case of Qatar Islamic Bank

بن عزيزة خديجة¹

طالبة دكتوراه، مخبر الاقتصاد المالية وإدارة الأعمال، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر

kh.benaziza@univ-skikda.dz

كيموش بلال

أستاذ التعليم العالي، مخبر تمويل المؤسسات الناشئة في ظل اقتصاد المعرفة، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر

b.kimouche@univ-skikda.dz

لخشين عبير

أستاذ محاضر، مخبر تمويل المؤسسات الناشئة في ظل اقتصاد المعرفة، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر

a.lekhchine@univ-skikda.dz

قُدّم للنشر في: 09.10.2024 & قُبِلَ للنشر في: 17.11.2024 & نشر في: 14.12.2024

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر التحفظ المحاسبي في مخاطر السيولة التي تواجه مصرف قطر الإسلامي، وذلك خلال الفترة الممتدة بين عامي 2007 و2022، ولتحقيق ذلك تم عرض الإطار المفاهيمي لكل من التحفظ المحاسبي ومخاطر السيولة والعلاقة بينهما، ثم قياس مستوى التحفظ المحاسبي بواسطة نموذج القيمة الدفترية لحقوق الملكية إلى القيمة السوقية (Beaver & Rayn, 2000)، في حين تم قياس مخاطر السيولة من خلال نسبة التغطية النقدية. أشارت النتائج إلى ممارسة المصرف لدرجة عالية من التحفظ المحاسبي خلال فترة الدراسة مما أثر عكسياً على مخاطر السيولة، حيث كلما ارتفعت مستويات التحفظ المحاسبي انخفضت مخاطر السيولة.

الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبي، مخاطر السيولة، البنوك الإسلامية، مصرف قطر الإسلامي.

تصنيف JEL: M41، G21، G24

Abstract:

This study aimed to test the effect of accounting conservatism on the liquidity risks for Qatar Islamic bank during the period from 2007 to 2022. To achieve this, the study presented the conceptual framework of both accounting conservatism and liquidity risks, and the relationship between them. The level of accounting conservatism was measured using the book-to-market equity model (Beaver & Rayn, 2000), while liquidity risk was measured through the cash coverage ratio. The results indicated that the bank practiced a high degree of conservatism during

¹ المؤلف المراسل

the study period, which had an inverse effect on liquidity risks. Specifically, as levels of accounting conservatism increased, liquidity risks decreased.

Keywords: Accounting conservatism, Liquidity risks, Islamic banks, Qatar Islamic Bank.

Jel Classification Codes: G24, G21, M41.

مقدمة:

يعد خطر السيولة من أهم المشاكل التي تواجه البنوك التقليدية والإسلامية على حد سواء، فقد أدت التطورات الاقتصادية والمالية إلى تزايد هذا الخطر بالنسبة لكل المؤسسات المالية، والبنوك خاصة، والتي تحتاج لقياس سيولتها حتى تضمن ملاءمتها. حيث تنشأ هذه المخاطر نتيجة صعوبة الحصول على السيولة المطلوبة أو عدم كفايتها، بسبب عجز في التدفقات النقدية، نظرا لفقدان البدائل الملائمة للتخفيف من هذه المخاطر؛ كما أن الإقتراض بالفائدة هو من الربا المحرم شرعا، ولأن بيع الدين لا يجوز إلا بقيمته الإسمية، وبالتالي فإن خطر السيولة يكون أكثر حدة في المصارف الإسلامية، لأنها لا تستطيع اللجوء إلى الإقتراض من البنوك التجارية أو من البنك المركزي بفائدة. لذا لا بد عليها من الاحتفاظ برصيد معين من السيولة وأدوات مالية قابلة للتسييل في السوق بسهولة، أي الاحتفاظ بأصول عالية السيولة، وذلك لتكوين احتياطي قوي بدافع وقائي لفترات العجز والخسائر المترتبة عنها. يعتبر التحفظ المحاسبي أداة أساسية في إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية، وذلك من خلال المساعدة في تقدير السيولة الفعلية، والتنبيه بالسيولة المستقبلية، وتحديد نقاط الضعف في إدارة السيولة.

إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق، نطرح إشكالية البحث في التساؤل التالي:

ما مدى تأثير التحفظ المحاسبي في مخاطر السيولة التي تواجه مصرف قطر الإسلامي؟

فرضيات الدراسة: تستند الدراسة إلى الفرضيتين التاليتين:

الفرضية 01: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي ومخاطر السيولة.

الفرضية 02: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في مخاطر السيولة.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة في تحديد وقياس مستوى التحفظ المحاسبي في البنوك الإسلامية وأثره في مخاطر السيولة، التي تعتبر من المواضيع الهامة التي تواجه البنوك عند ممارسة نشاطها.

أهداف الدراسة: يهدف البحث إلى بيان أثر التحفظ المحاسبي في مخاطر السيولة، وهذا يتطلب:

- بيان مفهوم التحفظ المحاسبي، أنواعه وأهميته؛
- بيان مفهوم مخاطر السيولة، أسبابها وأهم مؤشرات قياسها؛
- قياس مستوى التحفظ المحاسبي واختبار أثره في مخاطر السيولة.

1. الإطار النظري للتحفظ المحاسبي ومخاطر السيولة

1.1 الإطار المفاهيمي للتحفظ المحاسبي

يعبر التحفظ المحاسبي عن النظرة التشاؤمية للإدارة أكثر من تلك التفاؤلية عند إعداد القوائم المالية، فرغم انتقاد ومعارضة البعض لسياسة التحفظ المحاسبي، بسبب تأثيره السلبي في جودة المعلومات المحاسبية، إلا أن المحاسبون لا يزالون يتمسكون بهذا المبدأ إلى يومنا هذا.

1.1. مفهوم التحفظ المحاسبي

يعتبر التحفظ المحاسبي تطوراً لمبدأ الحيطة والحذر، الذي يقتضي الاعتراف بجميع الأعباء والخسائر المحتملة مع تأجيل الاعتراف بالإيرادات والأرباح حتى تتحقق فعلياً¹، فهو أداة يستخدمها المحاسبون لمواجهة حالات عدم التأكد عند إعداد وعرض القوائم المالية، ورغم أن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) لم ينص صراحة على أن التحفظ المحاسبي يعتبر عنصراً من عناصر المعلومات المحاسبية المفيدة، إلا أنه من الصعب جداً تجاهل هذا العرف المحاسبي. أما مجلس مبادئ المحاسبة الأمريكية (APB)، فقد أشار إليه وإلى تأثيره، وأدرجه على أنه عرف معدل في المحاسبة المالية². في حين تطرق مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) لمفهوم التحفظ المحاسبي باعتباره أحد الخصائص النوعية للمعلومات التي اقترحتها المجلس عند إصدار الإطار المفاهيمي للتقرير المالي³، حيث ينبغي ممارسة درجة من الحذر عند وضع التقديرات المطلوبة في ظل ظروف عدم التأكد⁴، يتضمن ذلك تجنب المبالغة في تقييم الأصول أو الإيرادات، وتقييم المصروفات والالتزامات بقيمتها العليا⁵.

ونميز بين نوعين من التحفظ المحاسبي⁶:

التحفظ المشروط: يعرف أيضاً بالتحفظ اللاحق، حيث يعبر عن التوقيت غير المتكافئ للاعتراف بالخسائر غير المحققة مقارنة بالمكاسب، مما يعني الاعتراف بالأخبار السيئة بشكل أسرع من الأخبار الجيدة. يرتبط ذلك بالأحداث الاقتصادية المحتملة التي قد تؤدي إلى انخفاض القيمة الدفترية للأصول في حالة الأحداث غير المرغوب فيها.

التحفظ غير المشروط: يسمى أيضاً بالتحفظ السابق أو غير المعتمد على الأخبار، فهو ينشأ من تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، ويؤدي إلى تخفيض الأرباح بصفة مستقلة عن الأخبار الاقتصادية الحالية، ويتمثل في الانخفاض في القيمة الدفترية للأصول نسبة إلى قيمتها الاقتصادية بغض النظر عن أي أخبار.

2.1. أهمية التحفظ المحاسبي

تبرز أهمية تبني سياسات محاسبية متحفظة عند إعداد التقارير المالية فيما يلي:

- المساهمة في الرفع من كفاءة الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية؛
- المساهمة في زيادة موضوعية المعلومات المحاسبية⁷؛
- يحقق التحفظ المحاسبي درجة عالية من الشفافية في إعداد التقارير المالية، ومنه تحقيق منفعة الأطراف المتعاقدة من مساهمين وإدارة وداخليين،

¹تجانبة حمزة. (2022). فعالية إدارة مخاطر التدفقات النقدية التشغيلية من خلال ممارسة التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة حمه لخضر. الوادي: الجزائر. ص. 23.

² إقبال عمر. والقضاة مأمون. (2014). أثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي: دراسة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية. مجلة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية). 28(4). ص. 901.

³ Nguyen, H. X., Nguyen, H. T., & Pham, C. D. (2022). Literature Review of Accounting Conservatism and Its Measurements. The 5th International Conference on Finance, Accounting and Auditing. December 28th-29th. P. 287.

⁴ Wang, Z. (2009). Accounting Conservatism. (PhD thesis). Victoria University of Wellington. P. 27.

⁵Leune, H. G. (2014). The impact of the financial crisis on accounting conservatism in the Netherlands. (Master thesis). Rotterdam. p. 29.

⁶ Benaziza, K., & Lekhchine, A., (2023). Accounting Conservatism in International Accounting Practices. *Arsad Journal for Economic and Management Studies*, 6(2).p. 63.

⁷ الخالدي ناهض نمر. وأبو الجليل محمد جميل محمد. (2021). مستوى التحفظ المحاسبي وأثره على أرباح الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية. 29(3). ص. 12.

- تحديد مواطن الخطر، حيث يسهم التحفظ المحاسبي في الكشف عن أي شكوك في جودة السياسات والتقديرات المحاسبية كملاحظة زيادة الأرباح غير المبررة¹؛

- يمثل التحفظ المحاسبي وسيلة فعالة للتعامل مع حالات عدم اليقين التي تواجه المحاسبين عند إعداد القوائم المالية. ويساعد في تجنب المبالغة في تقدير صافي الدخل أو صافي الأصول².

3.1. دوافع التحفظ المحاسبي

تعود أسباب الطلب على استخدام التحفظ المحاسبي إلى الدوافع التالية:

- الدوافع التعاقدية:

تعتبر من أقدم وأهم الدوافع التي قدمها الفكر المحاسبي، حيث تعد المصدر الرئيسي للتحفظ المحاسبي، والتي توضح سبب ممارسته وتطبيقه، ويقصد بالتعاقدات تلك التي تعقد بين الأطراف المهتمة بأعمال الشركة وذات المصالح المتعارضة والمختلفة بالنسبة للشركة، ومن أهم هذه العقود: عقود مكافآت الإدارة، عقود الدين³.

- الدوافع القضائية:

من أجل تجنب خطر المقاضاة، يصبح من الضروري ممارسة سياسة التحفظ المحاسبي، بحيث يزيد احتمال مواجهة الشركة لدعاوى قضائية عند المبالغة في صافي الأرباح وصافي الأصول⁴

- الدوافع الضريبية:

تؤثر الطرق المحاسبية المتبعة على الدخل المعلن عنه، والذي يؤثر بدوره على قيمة الضريبة المستحقة، وعليه فإن بعض قوانين الضرائب تؤدي إلى زيادة أو تخفيض التحفظ المحاسبي⁵، من خلال إظهار الإيرادات بأقل من قيمتها الحقيقية وإظهار المصروفات بقيمة أعلى من قيمتها الحقيقية⁶.

- الدوافع التنظيمية

تعتبر من الأسباب التي ساهمت في زيادة التحفظ، حيث يؤثر إصدار المعايير على مستوى التحفظ المحاسبي بالزيادة أو النقصان. بالإضافة إلى ذلك، تعد تعليمات الإبلاغ المالي من دوافع التحفظ المحاسبي⁷، إذ أن لتنظيم الأسواق والمعاملات المالية أثر مباشر على طبيعة الإفصاح المحاسبي، من خلال التعليمات التي تقوم هيئات الأسواق المالية بنشرها. حيث أدى التنظيم إلى جعل المحاسبة أكثر تحفظًا، فالخسائر من تضخم الدخل تظهر بشكل أوضح من تخفيضه، مما شجع على وضع قوانين تقلل من الدخل وقيم الأصول وتزيد من الالتزامات⁸.

¹ شهيد رزان. وعيس فاطمة محمد شريف. (2017). قياس التحفظ المحاسبي وبيان أثره في جودة الأرباح المحاسبية. مجلة جامعة القدس المفتوحة لأبحاث والدراسات. 2. 2017. ص. 137.

² حسن بشرى عبد الوهاب محمد. ومحسن حسين جليل. (2016). تأثير آليات حوكمة الشركات في ممارسة التحفظ المحاسبي. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية. 22 (93). 2016، ص. 493.

³ الجبلي وليد سمير عبد العظيم. (2023). الدور الوسيط للتحفظ المحاسبي في العلاقة بين آليات الحوكمة والحد من ممارسة إدارة الأرباح. المجلة العلمية للبحوث التجارية. (4)، ص. 757-758.

⁴ إقبال عمر. والقضاة مأمون. (2014). مرجع سابق. ص. 904.

⁵ حمدان علام محمد موسى. (2012). العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 8 (1)، ص. 24.

⁶ نويجي حازم محفوظ محمد. (2016). أثر التعثر المالي على مستوى التحفظ المحاسبي. مجلة الدراسات المالية والتجارية، 3، ص. 10.

⁷ الطائي بشرى فاضل خضير. والكعبي جعفر عبد الحسين حلو. (2016). أثر استقلالية المدقق على ممارسة التحفظ المحاسبي. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية. 22 (89)، ص. 475.

⁸ العمور سالم عميرة. (2021). ممارسة التحفظ المحاسبي وأثره على التكاليف الضريبية في الشركات الفلسطينية. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال. 8 (1)، ص. 141.

2. أساسيات حول مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية

تتمتع البنوك الإسلامية بأهمية كبيرة في النظام المالي العالمي، حيث تعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية في تقديم الخدمات المالية. ومن بين التحديات التي تواجه هذه البنوك هي مخاطر السيولة، والتي تشمل العديد من الجوانب التي يجب مراعاتها لضمان استقرار النظام المالي وسلامة العمليات المصرفية.

1.1 مفهوم مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية

السيولة بمفهومها العام هي قدرة البنك على تلبية الطلب على الائتمان، إضافة إلى قدرته على مواجهة التزاماته اتجاه المودعين، وعليه فإن مخاطر السيولة تعبر عن عدم قدرة البنك على تحويل الموجودات إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في قيمتها. وتنتج هذه المخاطر نتيجة السحوبات غير المتوقعة من قبل المودعين، أو عن تعهدات الإقراض التي يصدرها البنك، وعليه فإن عجز البنك عن تلبية طلب المودعين أو المقترضين يعرضه لمخاطر السيولة¹، كما يمكن تعريفها بأنها ذلك النوع من المخاطر الذي تتعرض له البنوك، عندما تكون آجال استحقاق مصادرها (مثل الودائع) أقصر من آجال استحقاق استخداماتها (مثل القروض)، مما يجعلها غير قادرة على تلبية طلبات الدفع المقدمة من طرف زبائنها، كما تفتقر إلى القدرة على الاقتراض من السوق، بسبب ضعف ثقة المقرضين فيها².

أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فتواجه مخاطر سيولة أكبر مقارنة بالبنوك التقليدية، بسبب عدم توفر الدعم من البنوك المركزية، التي تعمل كملاذ أخير للبنوك التقليدية، كما أن هذه البنوك لا تستطيع الحصول على السيولة من الأسواق، حيث أن حساباتها الجارية هي حسابات تحت الطلب. وبالتالي، لا يستطيع بيع الديون أو الاقتراض بفائدة من البنك المركزي، أو تسهيل أصولها في الوقت المناسب. لذلك، تلجأ البنوك الإسلامية إلى الاحتفاظ بجزء كبير من السيولة لمواجهة هذه التحديات، مما يؤثر سلباً على حجم العائدات التي تقدمها لعملائها. يتناقض بشكل مستمر هذا العائد، مما يدفع العملاء للبحث عن مؤسسات تقدم عوائد أفضل. ونتيجة لذلك، قد تفقد هذه البنوك فرص جذب موارد مالية جديدة³.

2.2 أسباب مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية

من بين الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية ما يلي⁴:

- اعتماد المصارف بدرجة كبيرة على الحسابات الجارية التي يمكن سحبها عن الطلب؛
- تواجه البنوك الإسلامية قيود شرعية على بيع الديون، التي تشكل جزءاً كبيراً من أصولها في الوقت الحالي؛
- عدم قدرة البنوك الإسلامية على تعبئة الموارد المالية في الأسواق بشكل سريع، بسبب غياب سوق مصرفية بين البنوك الإسلامية؛
- زيادة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية نتيجة لطبيعة عملياتها الاستثمارية والتمويلية.

3.3 مؤشرات قياس مخاطر السيولة

من بين مؤشرات قياس مخاطر السيولة ما يلي⁵:

- نسبة التغطية النقدية: النقد والأرصدة لدى البنوك/إجمالي الموجودات.
- نسبة السيولة النقدية: النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/ إجمالي الموجودات.
- نسبة توظيف الأموال: إجمالي القروض/ إجمالي الودائع.

¹ القاضي نعيم سلامة. وبوعنه أحمد علي. والقضاة ليث أكرم. (2017). إدارة مخاطر السيولة النقدية وأثرها على أداء القطاع المصرفي التجاري في ظل المعايير الدولية. مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، 6(1)، ص. 125.

² قايد خميسي. وخزناجي أمينة. (2016)، قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية. مجلة الابتكار والتسويق، 3(3)، ص. 79-80.

³ طبي عائشة. وبوعدي أحلام. (2020). إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 17(1)، ص. 215-216.

⁴ طبي عائشة، وبوعدي أحلام، مرجع سابق، ص. 216.

⁵ قايد خميسي، وخزناجي أمينة، مرجع سابق، ص. 82-83.

- نسبة السيولة القانونية: الموجودات المتداولة/ إجمالي الودائع.

3. دور التحفظ المحاسبي في الحد من مخاطر السيولة

يجب على المنشآت اتباع سياسة تنوع مصادر أموالها ودراسة الأصول من خلال سياسة نقدية تتضمن الاحتفاظ برصيد معقول من السيولة وأدوات مالية قابلة للتسييل. يعتبر النقد هو الأصل الأكثر سيولة، مما يستدعي على المؤسسات تحديد احتياطات نقدية وقائية، حتى وإن لم تحقق فوائد. وتحدد هذه الاحتياطات وفقاً للقوانين ومتطلبات الرقابة¹. كما أن العلاقة بين السيولة ورأس المال هي مسألة حيوية يجب أن تراعيها الإدارة العليا، حيث أن مخاطر السيولة قد تؤثر على رأس المال وتزيد من مخاطر وضعية السيولة. لذلك، من الضروري تكوين احتياطي قوي من السيولة لتحمل فترات الضغط الطويلة في الأسواق والافتقار إلى السيولة².

II. الجانب التطبيقي

استكمالاً للجانب النظري للدراسة، تناول الباحثين في هذا الجزء الحالة الدراسية، وطريقة قياس المتغيرات، فضلاً عن اختبار الفروض، وتحليل النتائج التي تم التوصل إليها.

1. الحالة الدراسية

تم اختيار مصرف قطر الإسلامي كنموذج للدراسة، وذلك للفترة الممتدة من 2007 إلى غاية 2022، حيث تم الحصول على قوائمته المالية من الموقع الرسمي للمصرف (www.qib.com.qa) وبورصة قطر (www.qe.com.qa). وعليه تم الاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) نسخة رقم (27)، من أجل معالجة وتحليل البيانات اللازمة للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها.

2. نموذج الدراسة

من أجل وصف إشكالية الدراسة بوضوح، لابد من صياغة نموذج قياسي يأخذ شكل معادلة الحدار خطي بسيط، لغاية قياس أثر المتغير المستقل المتمثل في التحفظ المحاسبي، على المتغير التابع، المتمثل في مخاطر السيولة، وعليه فإن نموذج الدراسة يظهر على النحو التالي:

$$\text{Liq.Risks} = \alpha_0 + \alpha_1 \text{Cons} + e$$

Cons: التحفظ المحاسبي؛

Liq.Risks: مخاطر السيولة؛

e: حد الخطأ أو البواقي المعيارية.

3. قياس متغيرات الدراسة

تضمنت الدراسة نوعين من المتغيرات، متغير مستقل، يتمثل في التحفظ المحاسبي، الذي وتم قياسه باستخدام مقياس القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية، لأنه يعتمد على قيم الأصول، ونظراً لسهولة حسابه لتوافر البيانات المطلوبة بالقوائم المالية، بالإضافة إلى أنه يعكس الأثر التراكمي للتحفظ المحاسبي من تاريخ تأسيس المنشأة وحتى سنة القياس، والذي تم اعتماده في العديد من الدراسات على غرار (Geimechi & Khodabakhshi, 2016)، إذ أن:

$$\text{MTB} = \frac{\text{Market Value}}{\text{Book Value}}$$

¹ البراوي محمد إبراهيم محمد. (2018). تأثير المخاطر المالية على حقوق أصحاب المصالح، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 9(02)، ص. 364.

² أبو تريكي حسام الدين نبيل. (2011). إدارة مخاطر السيولة. مجلة المصرفي، (61)، ص. 6.

حيث أن:

MTB: القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية.

Market Value: القيمة السوقية لحقوق الملكية، وتحسب كما يلي:

عدد أسهم رأس المال المصدر والمدفوع \times السعر السوقي للسهم (سعر الإقفال في نهاية الفترة)

Book Value: القيمة الدفترية لحقوق الملكية، وتمثل في حقوق الملكية في قائمة المركز المالي.

تشير زيادة هذه النسبة إلى ارتفاع التحفظ المحاسبي، فإذا كانت النسبة أكبر من الواحد، فإن درجة التحفظ تكون عالية، أما إذا كانت أصغر أو تساوي الواحد، فتكون درجة التحفظ منخفضة.

أما المتغير التابع، والمتمثل في مخاطر السيولة، فتم قياسه من خلال المؤشر التالي:

نسبة التغطية النقدية = النقد والأرصدة لدى البنوك/إجمالي الموجودات

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة، على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية، سواء كانت في الصندوق أو لدى البنوك.

4. صلاحية النموذج لاختبار فرضيات الدراسة

من أجل استخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير نموذج الدراسة، تم إجراء مجموعة من الاختبارات للتأكد من مدى صلاحية البيانات لتطبيق هذا النموذج.

1.4. اختبار التوزيع الطبيعي

للتأكد من أن البواقي المعيارية تتبع التوزيع الطبيعي، تم إجراء اختبار Kolmogorov-Smirnov واختبار Shapiro-Wilk، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 01. اختبار التوزيع الطبيعي

التوزيع الطبيعي				الاختبار
Shapiro-Wilk		Kolmogorov-Smirnov		
Statistiq	Sig	Statistiq	Sig	المتغيرات
0,892	0,061	0,175	0,200	مخاطر السيولة
0,942	0,372	0,168	0,200	التحفظ المحاسبي

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 27

بفحص نتائج الجدول أعلاه، يلاحظ أن قيم معنوية كل من الاختبارين Kolmogorov-Smirnov و Shapiro-Wilk، كانت أكبر من 5%، وهو ما يشير إلى أن البواقي المعيارية لنموذج الانحدار الخطي تتبع التوزيع الطبيعي.

2.4. اختبار الارتباط الذاتي

تحدث مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي عندما ترتبط البواقي مع بعضها البعض، وللكشف عن وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء نعتمد على اختبار (Durbin-Watson)، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 02. اختبار الارتباط الذاتي

الارتباط الذاتي	المتغيرات
Durbin-Watson	الاختبار
1,940	مخاطر السيولة
	التحفظ المحاسبي

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 27

من أجل اختبار الارتباط الذاتي تم الاعتماد على إحصائية Durbin-Watson التي بلغت قيمتها (1,940) والتي تقع ما بين [1,68 ; 2,589]، وهو ما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي المعيارية لنموذج الانحدار الخطي.

3.4. اختبار الأزواج الخطي

للفصل في وجود التعدد الخطي من عدمه، تم الاعتماد على معامل تضخم التباين (VIF)، بحيث إذا كانت قيمة (VIF) أقل من 5 فإنه يمكن الحكم بعدم وجود ازدواج خطي.

الجدول 03. اختبار الأزواج الخطي

الأزواج الخطي	المتغيرات
VIF	الاختبار
1,000	مخاطر السيولة
	التحفظ المحاسبي

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 27

من الجدول أعلاه، يلاحظ أن قيمة معامل تضخم التباين بلغت ($VIF=1,000 < 5$)، وهو ما يدل على عدم وجود احتمالية التعددية الخطية بين متغيرات الدراسة (عدم وجود متغيرات عالية الترابط). بعد إجراء مختلف الاختبارات السابقة، يتبين توفر شروط استخدام طريقة المربعات الصغرى، وعليه فإن نموذج الانحدار الخطي البسيط صالح لاختبار فرضيات الدراسة.

4. اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

في هذا الجزء سيتم عرض وتحليل نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، ومختلف الاختبارات الإحصائية التي اعتمدت عليها الدراسة.

1.4. الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

يوضح الجدول الموالي الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

الجدول 04. الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتوسط الحسابي		التباين		الانحراف المعياري		أدنى قيمة	
التحفظ	مخاطر	التحفظ	مخاطر	التحفظ	مخاطر	التحفظ	مخاطر
الحسابي <td>السيولة</td> <td>الحسابي <td>السيولة</td> <td>الحسابي <td>السيولة</td> <td>الحسابي <td>السيولة</td> </td></td></td>	السيولة	الحسابي <td>السيولة</td> <td>الحسابي <td>السيولة</td> <td>الحسابي <td>السيولة</td> </td></td>	السيولة	الحسابي <td>السيولة</td> <td>الحسابي <td>السيولة</td> </td>	السيولة	الحسابي <td>السيولة</td>	السيولة

06050,	2,4705	28500,	9,1098	0,005	3,184	34070,	1,7844	0,1417	5,9917
--------	--------	--------	--------	-------	-------	--------	--------	--------	--------

بالنظر إلى الجدول أعلاه، نلاحظ أن التحفظ المحاسبي بمصرف قطر الإسلامي كان مرتفعا بمتوسط بلغ 5,9917 وانحراف معياري قدره 1,7844 خلال فترة الدراسة، كما يتباين مستوى التحفظ المحاسبي من سنة لأخرى، حيث بلغت أعلى قيمة 9,1098، لتصل إلى 2,4705 كأدنى قيمة، في حين تتباين نسب مخاطر السيولة بين 6,05% و 28,50%، أي أنها تقل عن 25% خلال بعض الفترات، وهو ما يدل على وجود مستويات متوسطة لمخاطر السيولة بمصرف قطر الإسلامي.

2.4. معامل الارتباط

الفرضية 01: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي ومخاطر السيولة. لاختبار هذه الفرضية تم اختبار معامل الارتباط Pearson بين التحفظ المحاسبي ومخاطر السيولة، من أجل التعرف على حجم واتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة، وبالتالي معرفة طبيعة تلك العلاقة. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 05. اختبار الارتباط بين التحفظ المحاسبي ومخاطر السيولة

مخاطر السيولة	المتغيرات	
-0,691	معامل الارتباط (Pearson)	التحفظ المحاسبي
0,002	مستوى المعنوية (Sig)	

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 27

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن معامل الارتباط بين التحفظ المحاسبي ومخاطر السيولة بلغ -0,691، وكان معنويا عند مستوى 1% ($Sig = 0,002 < 0,01$)، وهو ما يدل على معنوية علاقة الارتباط، في حين تشير القيمة السالبة لمعامل الارتباط إلى أن العلاقة عكسية بين التحفظ المحاسبي ومخاطر السيولة، وعليه يمكن القول بوجود ارتباط سالب وقوي بين المتغيرين، وبالتالي يتضح صحة الفرضية 01.

3.4. تقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط

الفرضية 02: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في مخاطر السيولة لاختبار هذه الفرضية تم تقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط لنسبة مخاطر السيولة بدلالة التحفظ المحاسبي، من أجل تحديد تأثير هذا الأخير في مستوى مخاطر السيولة، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 06. تأثير التحفظ المحاسبي في مخاطر السيولة

معامل التحديد	F	T	β_1	β_0	المتغير
0,477	12,791 (القيمة) 0,003 (المعنوية)	-3,576 (القيمة) 0,003 (المعنوية)	-0,028	0,312	التحفظ المحاسبي

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 27

نلاحظ من الجدول أن قيمة F التي بلغت 12,791 كانت معنوية عند مستوى 1%، وهو ما يؤكد إمكانية تقدير مستوى مخاطر السيولة بواسطة التحفظ المحاسبي، في حين أن قيمة T التي بلغت (-3,576) عند مستوى معنوية ($Sig = 0,003 < 0,01$) تدل على وجود تأثير معنوي للتحفظ المحاسبي في مخاطر السيولة.

بلغت قيمة معامل الانحدار -0,028، وحسب الإشارة السالبة، فإن هناك علاقة عكسية بين المتغيرين، أي كلما ارتفع مستوى التحفظ المحاسبي انخفضت مخاطر السيولة وهو ما يتنافى مع دراسة (زعبل، 2022) التي توصلت إلى وجود علاقة طردية غير معنوية

بين التحفظ المحاسبي ومخاطر السيولة كإحدى المخاطر غير النظامية. في حين توافقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (Arabahmadi et al., 2012) التي توصلت لوجود علاقة سلبية بين المخاطر النظامية وغير النظامية والتحفظ المحاسبي. أما بالنسبة لمعامل التحديد فقد بلغت قيمته 0,477 أي أن التحفظ المحاسبي يفسر 47,7% من التغيرات التي تحدث في مخاطر السيولة، في حين نسبة 52,3% تفسرها عوامل أخرى غير ظاهرة في النموذج، وهو ما يؤكد صحة الفرضية 02.

الخاتمة

أوضحنا في بداية الدراسة أن هدفها هو قياس أثر التحفظ المحاسبي في مخاطر السيولة، وذلك بدراسة تطبيقية على مصرف قطر الإسلامي خلال الفترة الممتدة من سنة 2007 إلى غاية سنة 2022، حيث اعتمدنا على نسبة القيمة الدفترية لحقوق الملكية إلى القيمة السوقية للتعبير عن المتغير المستقل، والمتمثل في التحفظ المحاسبي، في حين تم التعبير عن المتغير التابع المتمثل في مخاطر السيولة بسبة التغطية النقدية.

بعد القيام بالدراسة النظرية والتطبيقية تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يمارس مصرف قطر الإسلامي مستوى عالي من التحفظ المحاسبي خلال الفترة المدروسة؛
 - وجود علاقة معنوية سالبة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي ومخاطر السيولة، أي مع كل ارتفاع في مستويات ممارسة سياسة التحفظ المحاسبي يقابله انخفاض في نسب مخاطر السيولة؛
 - وجود تأثير معنوي عكسي ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في مخاطر السيولة، حيث أنه كلما ارتفع التحفظ المحاسبي قابله انخفاض في مستويات مخاطر السيولة.
- بعد عرض نتائج الدراسة، وما تم التوصل إليه، يمكن التوصية بما يلي:
- ضرورة الالتزام بقوانين لجنة بازل وقراراتها فيما يخص إدارة السيولة؛
 - على المصارف الإسلامية فتح قنوات اتصال فيما بينها لمجابهة المخاطر والأزمات المالية، التي قد تؤثر في استمراريتهما، ومن بينها مخاطر السيولة؛

- عقد ندوات تدريبية لفائدة موظفي البنوك لحثهم على مواكبة المواضيع الحديثة للمخاطر المالية، بما في ذلك متطلبات لجنة بازل 2 و3، وعلى وجه الخصوص مخاطر السيولة.

المراجع والمصادر

- 1- أبو تريكي حسام الدين نبيل. (2011). إدارة مخاطر السيولة. مجلة المصري، (61)، 4-8.
- 2- البراوي محمد إبراهيم محمد. (2018). تأثير المخاطر المالية على حقوق أصحاب المصالح، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 9(02)، 356-370.
- 3- القاضي نعيم سلامة. وبواعنه أحمد علي. والقضاة ليث أكرم. (2017). إدارة مخاطر السيولة النقدية وأثرها على أداء القطاع المصرفي التجاري في ظل المعايير الدولية. مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية. (1)6. 107-154.
- 4- شهيد رزان. وعيس فاطمة محمد شريف. (2017). قياس التحفظ المحاسبي وبيان أثره في جودة الأرباح المحاسبية. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات. 2. 133-142.
- 5- إقبال عمر. والقضاة مأمون. (2014). أثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي: دراسة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية. مجلة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية). 28(4). 895-920.
- 6- الجبلي وليد سمير عبد العظيم. (2023). الدور الوسيط للتحفظ المحاسبي في العلاقة بين آليات الحوكمة والحد من ممارسة إدارة الأرباح. المجلة العلمية للبحوث التجارية. (4). 739-838.
- 7- الخالدي ناهض نمر. وأبو الجليل محمد جميل محمد. (2021). مستوى التحفظ المحاسبي وأثره على أرباح الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية. 29(3). 1-34.
- 8- الطائي بشرى فاضل خضير. والكعبي جعفر عبد الحسين حلو. (2016). أثر استقلالية المدقق على ممارسة التحفظ المحاسبي. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية. 22(89). 467-492.

- 9- العمور سالم عميرة. (2021). ممارسة التحفظ المحاسبي وأثره على التكاليف الضريبية في الشركات الفلسطينية. *مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال*. 8(1). 158-136.
- 10- تجانية حمزة. (2022). فعالية إدارة مخاطر التدفقات النقدية التشغيلية من خلال ممارسة التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة حمه لخضر. الوادي: الجزائر.
- 11- حسن بشري عبد الوهاب محمد. ومحسن حسين جليل. (2016). تأثير آليات حوكمة الشركات في ممارسة التحفظ المحاسبي. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*. 22 (93). 507-484.
- 12- حمدان علام محمد موسى. (2012). العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*. 8 (1). 41-22.
- 13- طبي عائشة. وبعدي أحلام. (2020). إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*. 7(1). 224-209.
- 14- فايد خميسي. وخزناجي أمينة. (2016). قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية. *مجلة الابتكار والتسويق*. 3(3). 101-75.
- 15- نويجي حازم محفوظ محمد. (2016). أثر التعثر المالي على مستوى التحفظ المحاسبي. *مجلة الدراسات المالية والتجارية*. 3. 44-1.
- 16- Benaziza, K., & Lekhchine, A.. (2023). Accounting Conservatism in International Accounting Practices. *Arsad Journal for Economic and Management Studies*, 6(2). 59-74.
- 17- Leune, H. G. (2014). The impact of the financial crisis on accounting conservatism in the Netherlands. (Master thesis). Rotterdam.
- 18- Nguyen, H. X., Nguyen, H. T., & Pham, C. D. (2022). Literature Review of Accounting Conservatism and Its Measurements. The 5th International Conference on Finance, Accounting and auditing. December 28th-29th. 286-299.
- 19- Wang, Z. (2009). Accounting Conservatism. (PhD thesis). Victoria University of Wellington.